



الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز يجعل تدفقات الكويت «شديدة الحساسية» لتقلبات أسعار النفط

# «S&P»: الأصول السيادية للكويت خط الدفاع الأول أمام صدمات الصراع الإقليمي

ارتفاع أسعار النفط قد يفيد الدول المنتجة شريطة استمرار قدرتها على التصدير ■ معظم الأنظمة المصرفية بدول الخليج قادرة على امتصاص ضغوط معدلة

فاكدت الوكالة أنها تواجه مخاطر تشغيلية ومالية متزايدة نتيجة تقلب أسعار الطاقة، وتعطل سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف التأمين والأمن. وأوضحت أن الأصول ذات القيمة المرتفعة - مثل المطارات والموانئ والفنادق - معرضة لمخاطر مادية وسيبرانية متزايدة، في حين أن الشركات المعتمدة على التصدير عبر مضيق هرمز تبقى الأكثر عرضة لاضطرابات لوجستية تشمل تأخيرات، وإعادة توجيه الشحنات، وارتفاع تكاليف النقل.

قطاع النفط والغاز

وفي قطاع النفط والغاز، رجحت الوكالة أن يؤثر الصراع المطول على تدفقات الإنتاج والأسعار عالمياً، مؤكدة أن التأثير لن يقتصر على المنتجين، بل سيستمد إلى شركات الشحن والموانئ والأنشطة اللاحقة ضمن سلسلة القيمة.

كما أشارت إلى ارتفاع أقساط تأمين مخاطر الحرب على السفن العابرة للخليج، حيث تم إلغاء أو إعادة تسعير بعض الوثائق بزيادة وصلت في بعض الحالات إلى 50٪، ما يعكس سرعة انتقال المخاطر الجيوسياسية إلى تكاليف التشغيل والسيولة. وأكدت الوكالة أنها لا تتوقع ارتفاعاً كبيراً في المطالبات التأمينية، نظراً لأن مخاطر الحرب تستثنى عادة من وثائق التأمين التقليدية، إلا أن استمرار الصراع قد يضغط على النمو والأرباح، لا سيما في حال تقلبات حادة في أسعار الأصول، خصوصاً لدى الشركات ذات الانكشاف المرتفع على الأسهم والعقار.

## تداعيات التصعيد العسكري في الشرق الأوسط: تقرير «ستاندرد آند بورز»

### الضغوط الائتمانية والاقتصادية الكلية

**مخاطر حادة تهدد الجودة الائتمانية**  
تحول السيناريوهات من مخاطر مرتفعة إلى حادة، مما يهدد استقرار القطاعات الاقتصادية الرئيسية

**ارتفاع تكاليف التأمين بنسبة تصل إلى 50%**  
تعليق الشحن يرفع تكاليف التأمين ويؤثر على إمدادات الطاقة

### الموقف السيادي وعوامل المرونة

**تفاوت مستوى التعرض الجغرافي**  
العراق والبحرين وقطر والكويت الأكثر تعرضاً لاعتناهما الكلي على مضيق هرمز

**بدائل التصدير وحوائط الصد**  
تمتلك السعودية والإمارات وعمان بدائل لتصدير النفط عن مضيق هرمز

### تحليل نقاط القوة والضعف الائتمانية لأبرز دول المنطقة (تقرير S&P)

<b>السعودية</b> الميزة التنافسية: خط أنابيب (شرق - غرب) بطاقة 5 ملايين برميل.	<b>الكويت</b> الميزة التنافسية: أصول سيادية ضخمة توفر حماية قوية. مصدر النفط: اعتماد مرتفع جداً على عوائد النفط.	<b>قطر</b> الميزة التنافسية: ميزانية قوية جداً. مصدر النفط: ارتفاع الدين الخارجي للقطاع المالي.	<b>البحرين</b> الميزة التنافسية: نظام مصرفي كبير نسبياً. مصدر النفط: مستويات مرتفعة من الدين العام.
--	---	--	--

وأوضحت الوكالة أنه رغم افتراض السيناريو الأساسي أن تكون المواجهة العسكرية قصيرة نسبياً، فإن التصريحات الرسمية بشأن احتمال استمرار العمليات العسكرية الأميركية لمدة تصل إلى شهر، وطبيعة الأهداف الأميركية والإسرائيلية التي تتجاوز نطاق المواجهة المحدودة التي استمرت 12 يوماً في يونيو 2025، تعكس اتساعاً أكبر في نطاق الأهداف والانتشار الجغرافي للهجمات. وأكدت أن الصراع بدأ بالفعل في التأثير على مسارات التجارة وسلاسل الإمداد، بما في ذلك مضيق هرمز، فضلاً عن أسعار الطاقة وقطاع الطيران، مع إغلاق المجال الجوي في أجزاء واسعة من المنطقة، وترى الوكالة أن الصراع يحمل طابعاً وجودياً بالنسبة للنظام الإيراني، ما يبرح استمرار الردود الانتقامية في مواقع متعددة، بعد استهداف أصول عسكرية أميركية في الإمارات، الأردن، عمان، الكويت، العراق، قطر، البحرين، والسعودية، إضافة إلى احتمال استهداف بنى تحتية حيوية مثل الموانئ والمطارات.

وأشارت الوكالة إلى أن الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز قد ينقل الضغوط الائتمانية إلى قطاعات متعددة، في ظل شروع شركات الشحن بإلغاء رحلات بحرية نتيجة تهديدات بحرية وارتفاع حاد في أقساط التأمين. وتشمل قنوات انتقال الضغوط المحتملة مسارات التجارة وسلاسل الإمداد، لا سيما في قطاع الطاقة، إضافة إلى أسعار الطاقة وتدفقات الإمدادات، خصوصاً نحو آسيا، إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال، وانعكاسات مباشرة على السياحة وحركات السكان. كما يتوقع ارتفاع تكاليف الاقتراض بشكل حاد في الأجل القصير، ما قد يضغط على الجهات التي تواجه احتياجات إعادة تمويل وشبكة.

**الحكومات السيادية**  
وفيما يتعلق بالتصنيفات السيادية، أكدت الوكالة أن مستويات التعرض تختلف بين دول المنطقة تبعاً لموقعها الجغرافي ومدى اعتمادها على مضيق هرمز كمسار تصديري رئيسي. وأشارت إلى أن ارتفاع أسعار النفط قد يفيد الدول المنتجة، شريطة استمرار قدرتها على التصدير، مرجحة أن يكون الإغلاق المطول للمضيق مستبعداً نظراً للحضور العسكري الأميركي الكثيف، غير أن العراق والبحرين وقطر والكويت تعد من أكثر الدول تعرضاً لاعتناهما الكبير على هذا المسار. وأضافت أن ارتفاع أسعار النفط قد يخفف الضغوط المالية على دول مجلس التعاون الخليجي في المدى القصير، إلا أن تعطيل طرق التجارة أو الإنتاج قد يضغط على الإيرادات، لا سيما الأكبر حجماً.

وفي المقابل، تمتلك عمان والإمارات والسعودية بدائل تصدير جزئية عبر خطوط أنابيب وموانئ بديلة، ما يحد من مستوى تعرضها النسبي. أبرز الاعتبارات الائتمانية لبعض الدول

**الكويت (AA-/مستقرة-1/A-1):** تعتمد على مضيق هرمز كمسار رئيسي لتصدير النفط، ويشكل النفط نسبة مرتفعة للغاية من الإيرادات المالية والخارجية، ما يجعل تدفقاتها شديدة الحساسية لتقلبات أسعار النفط. ومع ذلك، تمتلك الحكومة أحد أكبر الأصول السيادية عالمياً، ما يوفر هامش حماية كبيراً ضد الصدمات.

**السعودية (+A/مستقرة-1/A-1):** تصدر نحو 6,5 ملايين برميل يوميًا، أكثر من 80٪ منها عبر مضيق هرمز، إلا أن خط أنابيب شرق-غرب يوفر طاقة إضافية قد تبلغ 3,3 ملايين برميل يوميًا، بطاقة إجمالية تصل إلى 5 ملايين برميل يوميًا، ما يخفف من المخاطر المرتبطة بأي تعطل محتمل.

**قطر (AA/مستقرة-1/A+):** تعتمد على مضيق هرمز كمسار تصديري رئيسي، وتمتلك ميزانية قوية جداً، غير أن ارتفاع الدين الخارجي المرتبط بالقطاع المالي قد يشكل مصدر ضغط في حال خروج رؤوس أموال.

**البحرين (A-/مستقرة-1/A-1):** تمتلك أصولاً سيادية مرتفعة من الدين العام، ما يعكس سرعة انتقال المخاطر الجيوسياسية إلى تكاليف التشغيل والسيولة. وأكدت الوكالة أنها لا تتوقع ارتفاعاً كبيراً في المطالبات التأمينية، نظراً لأن مخاطر الحرب تستثنى عادة من وثائق التأمين التقليدية، إلا أن استمرار الصراع قد يضغط على النمو والأرباح، خصوصاً لدى الشركات ذات الانكشاف المرتفع على الأسهم والعقار.

العام واعتماداً مالياً كبيراً على النفط، مع نظام مصرفي كبير نسبياً مقارنة بحجم الاقتصاد، ما يجعلها أكثر عرضة لمخاطر تدفقات رأسمالية خارجية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية، أشارت الوكالة إلى أن ارتفاع صافي الدين الخارجي للقطاع المصرفي، قد تحتاجان دعماً إضافياً في حال تصاعد الضغوط.

**الشركات والبنية التحتية**  
أما على مستوى الشركات،

قد تبلغ 3,3 ملايين برميل يوميًا، بطاقة إجمالية تصل إلى 5 ملايين برميل يوميًا، ما يخفف من المخاطر المرتبطة بأي تعطل محتمل.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية، أشارت الوكالة إلى أن ارتفاع صافي الدين الخارجي للقطاع المصرفي، قد تحتاجان دعماً إضافياً في حال تصاعد الضغوط.

**الشركات والبنية التحتية**  
أما على مستوى الشركات،

قد تبلغ 3,3 ملايين برميل يوميًا، بطاقة إجمالية تصل إلى 5 ملايين برميل يوميًا، ما يخفف من المخاطر المرتبطة بأي تعطل محتمل.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية، أشارت الوكالة إلى أن ارتفاع صافي الدين الخارجي للقطاع المصرفي، قد تحتاجان دعماً إضافياً في حال تصاعد الضغوط.

**الشركات والبنية التحتية**  
أما على مستوى الشركات،

قد تبلغ 3,3 ملايين برميل يوميًا، بطاقة إجمالية تصل إلى 5 ملايين برميل يوميًا، ما يخفف من المخاطر المرتبطة بأي تعطل محتمل.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية، أشارت الوكالة إلى أن ارتفاع صافي الدين الخارجي للقطاع المصرفي، قد تحتاجان دعماً إضافياً في حال تصاعد الضغوط.

**الشركات والبنية التحتية**  
أما على مستوى الشركات،

قد تبلغ 3,3 ملايين برميل يوميًا، بطاقة إجمالية تصل إلى 5 ملايين برميل يوميًا، ما يخفف من المخاطر المرتبطة بأي تعطل محتمل.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية، أشارت الوكالة إلى أن ارتفاع صافي الدين الخارجي للقطاع المصرفي، قد تحتاجان دعماً إضافياً في حال تصاعد الضغوط.

**الشركات والبنية التحتية**  
أما على مستوى الشركات،

قد تبلغ 3,3 ملايين برميل يوميًا، بطاقة إجمالية تصل إلى 5 ملايين برميل يوميًا، ما يخفف من المخاطر المرتبطة بأي تعطل محتمل.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية، أشارت الوكالة إلى أن ارتفاع صافي الدين الخارجي للقطاع المصرفي، قد تحتاجان دعماً إضافياً في حال تصاعد الضغوط.

**الشركات والبنية التحتية**  
أما على مستوى الشركات،

قد تبلغ 3,3 ملايين برميل يوميًا، بطاقة إجمالية تصل إلى 5 ملايين برميل يوميًا، ما يخفف من المخاطر المرتبطة بأي تعطل محتمل.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية، أشارت الوكالة إلى أن ارتفاع صافي الدين الخارجي للقطاع المصرفي، قد تحتاجان دعماً إضافياً في حال تصاعد الضغوط.

**الشركات والبنية التحتية**  
أما على مستوى الشركات،

قد تبلغ 3,3 ملايين برميل يوميًا، بطاقة إجمالية تصل إلى 5 ملايين برميل يوميًا، ما يخفف من المخاطر المرتبطة بأي تعطل محتمل.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية، أشارت الوكالة إلى أن ارتفاع صافي الدين الخارجي للقطاع المصرفي، قد تحتاجان دعماً إضافياً في حال تصاعد الضغوط.

**الشركات والبنية التحتية**  
أما على مستوى الشركات،

قد تبلغ 3,3 ملايين برميل يوميًا، بطاقة إجمالية تصل إلى 5 ملايين برميل يوميًا، ما يخفف من المخاطر المرتبطة بأي تعطل محتمل.

## دعوة | اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للجنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

يسر مجلس إدارة / مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب (رمز التداول: GFH) رقم السجل التجاري: ١٠٤٤١٣٦ دعوة مساهمي الشركة الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية المقرر عقدها، بمشيئة الله تعالى، في تمام الحادية عشر والنصف صباحاً يوم الأربعاء ٢٥ مارس ٢٠٢٦ م، الموافق ٦ شوال ١٤٤٧ هجرية، عبر الحضور الشخصي في مبنى جي إف إتش هاوس بمرافق البحرين المالي - الواجهة البحرية أو عبر وسائل الاتصال المرئي (تجدد التفاصيل أدناه) وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي بيانه، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، فسيفوز الاجتماع الثاني بمشيئة الله يوم الأربعاء ١ أبريل ٢٠٢٦ م، الموافق ١٣ شوال ١٤٤٧ هجرية في تمام الحادية عشر والنصف صباحاً، على أن يعقد الاجتماع الثالث إذا اقتضى الأمر يوم الأربعاء ٨ أبريل ٢٠٢٦ م، الموافق ٢٠ شوال ١٤٤٧ هجرية في تمام الحادية عشر والنصف صباحاً في نفس المكان.

- جدول أعمال الجمعية العامة العادية:
- المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق والمعقد بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٢٥ م.
  - مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م والمصادقة عليه.
  - الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التحقيق في أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م.
  - الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م.
  - مناقشة البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م والمصادقة عليها.
- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام ٢٠٢٥ م على النحو التالي:
- تحويل مبلغ قدره ١١.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني.
  - اعتماد تخصيص مبلغ قدره ٧ ملايين دولار أمريكي لصالح جي إف إتش فاؤندينشن (GFH Foundation) وسداد الزكاة الواجبة على أسهم المجموعة.
  - توزيع أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية، باستثناء أسهم الزئبق، بنسبة ١١، 1٪ من القيمة الاسمية للأسهم بما يصل إلى مبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ٢٦,٣٨٠.٠٠٠ دولار أمريكي / ١.١٠٠ دينار بحريني / ٩٨٠.٠٠٠ درهم إماراتي ويشمل ذلك الأرباح النقدية المرصدة بقيمة ٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي التي تم توزيعها على المساهمين بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٢٥ م.
  - تحويل المتبقى، أي ما يقارب مبلغ قدره ٩٩.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي كأرباح مستتقة للعام القادم.

التاريخ	الحدث
أخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح	أخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح
تاريخ تداول السهم بدون استحقاق أول يوم تداول لاستحقاق للأرباح	تاريخ تداول السهم بدون استحقاق أول يوم تداول لاستحقاق للأرباح
يوم الاستحقاق للرسوم المقررة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي المساهمون المصدق أسمائهم في سجل الأسهم في هذا التاريخ لهم الحق في الحصول على الأرباح	يوم الاستحقاق للرسوم المقررة في بورصة الكويت المساهمون المصدق أسمائهم في سجل الأسهم في هذا التاريخ لهم الحق في الحصول على الأرباح
يوم الدفع اليوم الذي سيتم فيه توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين	يوم الدفع اليوم الذي سيتم فيه توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين

- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعاملاً مبلغ قدره ٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي كعكافة لأعضاء مجلس الإدارة.
  - مناقشة تقرير الحكومة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م. والتزامات المجموعة بمتطلبات الحكومة الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه.
  - التبليغ عن الموافقة على أي عمليات جرت خلال السنة المالية المنتهية مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة كما هو مبين في توضيح رقم ٢٤ عن البيانات المالية لعام ٢٠٢٥ م. (تقرير جزئية) بما لا يتجاوز 1٪ من إجمالي الأسهم الصادرة للأغراض التالية، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي:
  - الاستقطاب المساهمين الاستراتيجيين بما يتماشى مع المعايير والأهداف التي وضعتها المجموعة لجذب هذه الفئة وحيث تخضع كل عمليات البيع على المساهمين الاستراتيجيين لموافقة مصرف البحرين المركزي.
  - توفير السيولة للسوق
  - برنامج حوافز أسهم الموظفين
  - الموافقة على تعيين / إعادة تعيين مدققي حسابات المجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦ م، وتمويل مجلس الإدارة بتحديد أنشطتهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).
  - إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م.
  - ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية.
- اجتماع الجمعية العامة غير العادية:
- المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية والمعقد بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٢٥ م.
  - الموافقة على تقرير مجلس الإدارة للمجموعة من «مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب.» إلى «بنك جي إف إتش ش.م.ب.» "GFH Bank B.S.C."
  - الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة وجميع تعديلاته فيما يتعلق بدمج الاسم التجاري.
  - تحويل رئيس مجلس الإدارة وأو الرئيس التنفيذي للبنك وأو من يولاهه مندوبين، مباشرة الإجراءات اللازمة لتنفيذ بند ٢ أعلاه وتوقيع وتقديم أي مستندات ذات صلة بما فيها الوثائق المتعلقة مع عقد تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة أمام كاتب العدل.

عبد المحسن بن راشد الراشد

ملاحظة هامة للمساهمين:

- نوجه غاية السادة المساهمين الكرام إلى ضرورة اتباع التعليمات التالية وذلك لضمان حضورهم إلى اجتماع كل بسر وسهولة:
- إرسال طلب حضور الجمعية مع صورة من البطاقة الشخصية أو صورة من جواز السفر واضحة للتعريف أو من يمثله في بطاقة التفويض على البريد الإلكتروني [agm@gfh.com](mailto:agm@gfh.com) وذلك للتحقق من هوية وصحة الحضور وذلك قبل ٢٤ ساعة على الأقل من موعد انعقاد الجمعية مع مراعاة إرسال عنوان البريد الإلكتروني ورقم الاتصال لمن يود الحضور.
- بعد استلام بطاقة المستند والمعلومات المطلوبة، سيتم تزويد من يرغب في الحضور عبر وسائل التواصل المرئي برابط (ZOOM) وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية.
- لنستطیع له تثبيت الزوامع سواء على الهاتف النقال أو الحاسب الآلي، مع اشتراط توفر خاصيتي الصوت والصورة
- يقع لدى مصطلح مستدل اسمه في سجل الجمعية للشركة بتاريخ عقد الاجتماع الحضور شخصياً أو أن يوكل خطاً عنه أي شخص لحضور الاجتماع والتصويت نيابة عنه مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون هذا الوكيل من غير رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو موهي المجموعة وتسلميل التوكيل قبل ٢٤ ساعة.
- في حال إذا كان المساهم شخص معنوي (شركة)، يجب على الوكيل الذي يحضر الاجتماع تقديم خطاب تفويض من المساهم بخطه بالحضور والتصويت نيابة عن يكون التفويض خطياً وصارداً عن الشخص المعنوي بالشركة ومختوماً بختم الشركة وأن يقدم قبل انتهاء الموعد المحدد لإيداع التوكيل وإرفاق نسخة من الوثائق بالتفويض.
- يجب إيداع التوكيل (بطاقة التوكيل) قبل ٢٤ ساعة على الأقل من موعد الاجتماع كما هو مضاف إليه علده، مع التأكد من تسليمها قبل انتهاء الموعد المحدد، وننوب بأن بطاقة التوكيل التي تقدم بعد انتهاء الموعد المحدد تعتبر غير صالحة للأغراض الاجتماع.
- بالإضافة إلى البنك أو البريد أو الفاكس رقم ٩٧٣١٧٨١٣٨ + أو البريد الإلكتروني [agm@gfh.com](mailto:agm@gfh.com)
- للمساهمين من دولة الكويت: الشركة التوكيلية للمصارف ش.م.ب. ٢٢.٧ - دولة الكويت - فاكس رقم ٩٦٠٤٢٩٤٧ +
- للمساهمين من الدول الأخرى: السادة كمن تكمونزومز (البردين) ذ.م.ج - ص.ب. ٥١٤ - المانعة - عمالة البحرين فاكس ٩٧٣١٧٨١٣٨ +
- نحن في البنك نولي اهتماماً لاحتياجات المساهمين من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولذا نتمتع بفرصتين في المشاركة في الاجتماع، نرجو منكم إعلام البنك قبل ٢٤ يوماً من تاريخ اجتماع الجمعية العامة العادية لضمان مشاركتكم بكل راحة وسرور.

لأي استفسارات يرجى الاتصال بقسم علاقات المستثمرين على الرقم التالي: ٩٧٣٧٨٧٨٨٤

## سيناريوهات الضغط الإقليمي المحتملة في الشرق الأوسط

تتدرج السيناريوهات بين ضغوط متواضعة ومعقدة وعالية وشديدة، مع اختلاف قنوات الانتقال الأثر، بما يشمل تقلب أسعار الطاقة، تدفقات الاستثمار الأجنبي، تكاليف التمويل، السياحة، اضطراب سلاسل الإمداد، تعطيل إنتاج النفط أو طرق التجارة، خروج رؤوس الأموال والسكان، أسعار العقارات، وزيادة الإنفاق الأمني. وترتبط هذه السيناريوهات بأحداث

## مدعومة بارتفاع القيم السعريه لنحو 85 سهماً تمثل قرابة 60% من الأسهم المتداولة

بورصة الكويت تمحو «صدمة الحرب» وتربح 443 مليون دينار في جلسة أمس

كما انخفضت أحجام التداول بنسبة 42٪، إذ بلغت الكميات المتداولة 163 مليون سهم مقابل 280 مليون سهم في الجلسة السابقة. وجاء سهم جي إف إتش في صدارة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية بـ 26,9 مليون سهم، تلاه سهم بيت التمويل بـ 12,4 مليون سهم، ثم سهم بنك وربة بـ 10,5 ملايين سهم. قطاعياً، قاد الارتفاع ثمانية قطاعات سجلت مؤشرات الزونية مكاسب متفاوتة، تصدرها قطاع التكنولوجيا بنسبة ارتفاع بلغت 2,9٪.

واختتمت البورصة تعاملات الجلسة على ارتفاع جماعي للمؤشرات، إذ صعد مؤشر السوق الأول بنسبة 0,9٪ مضيقاً 83,4 نقطة ليصل إلى 9064 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,6٪ بإضافة 47,1 نقطة ليبلغ 7818 نقطة، فيما صعد المؤشر العام بنسبة 0,88٪ بمكاسب 73,8 نقطة ليصل إلى 8482 نقطة.

مواجهة ازمت المنطقة مرونة السوق الكويتي وقدرته على التعاطي مع التداعيات السلبية للأحداث، كما يشير إلى وعي استثماري ناضج لدى المتعاملين، الذين تجاوزوا العامل النفسي المصاحب لحالة التوتر، واتجهوا نحو قرارات استثمارية مدروسة في ظل المخاوف من اتساع رقعة الاضطرابات. وترجمت البورصة هذا الإداء في صورة مكاسب سوقية بلغت نحو 443 مليون دينار، لترتفع القيمة السوقية إلى 50,66 مليار دينار مقارنة مع 50,21 مليار دينار في جلسة الاثنين، وبذلك

تعددت السيناريوهات بين ضغوط متواضعة ومعقدة وعالية وشديدة، مع اختلاف قنوات الانتقال الأثر، بما يشمل تقلب أسعار الطاقة، تدفقات الاستثمار الأجنبي، تكاليف التمويل، السياحة، اضطراب سلاسل الإمداد، تعطيل إنتاج النفط أو طرق التجارة، خروج رؤوس الأموال والسكان، أسعار العقارات، وزيادة الإنفاق الأمني. وترتبط هذه السيناريوهات بأحداث